هل تكرّر إسرائيل تجربة «الحزام الأمني»؟

انطوان شلحت

تشهد إسرائيل منذ أعلن رئيس حكومتها، بنيامين نتنياهو، أنه سيعمل على لمّ شمل هدف إعادة سكان المستوطنات في منطقة الحدود الشمالية مع لبنان إلى منازلهم ضمن أهداف الحرب التي تشنها دولة الاحتلال في الوقت الحالي على غزّة، وتتسبب بقصف متبادل ومعارك في جبهات أخرى، أشدّها خطورة الجبهة الشمالية مع حزب الله، تشهد جدلاً بشأن الطريقة المثلى التي من شأنها أن تحقّق هذا الهدف. وما كُشف عنه أن الطريقة الأكثر تداولاً هي التي طرحها قائد المنطقة العسكرية الشمالية في الجيش، اللواء أوري غوردين، وتقضي بإقامة منطقة عازلة أو «حزام أمني» في الجنوب اللبناني، على غرار المنطقة العازلة التي يجري الحديث عن إقامتها في منطقة الحدود مع قطاع غزّة، بوصف ذلك إحدى النتائج التي ينبغي أن تسفر عنها الحرب على القطاع.

وعلى الفور، أعاد هذا الطرح إلى الأذهان تجربة الحزام الأمني السابق في الجنوب اللبناني الذي أقامته إسرائيل بعد حرب 1982 على لبنان، وبقيت تحتله 18 عاماً وانسحبت بعدها منه بصورة أحادية الجانب في مايو/أيار 2000 إبان ولاية حكومة إيهود باراك (1999- 2001). كذلك أعاد الخلاصة التي يصعب العثور على من يفنّدها في أوساط المحللين العسكريين والمسؤولين الأمنيين السابقين، وفحواها أن ذلك الحزام الأمني ليس فقط لم يوفر الأمن للمستوطنات الحدودية الشمالية، بل أيضاً حوّل الجيش الإسرائيلي في الحزام إلى هدف للضربات المباشرة، بموازاة ذلك، أقيمت حركة «أربع أمهات» (حركة لأمهات جنود إسرائيليين طالبت بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان)، وجعل نشاطها الاهتمام بالحفاظ على حياة الجنود الإسرائيليين يتصدّر جدول الأعمال العام بدلاً مما يزعم إنه الأمن القومي.

وكشف المراسل العسكري لصحيفة معاريف، أخيراً، عن أنه في نهاية كل شهر كانت «الفرقة 91» تجري تلخيصاً لعدد القتلى من الجنود معتبرة أن استقرار هذا العدد عند معدل 12 جندياً قتيلاً في الشهر يُعدّ مقبولاً. ويمكن استمرار التعايش معه. وفي قراءة هذا المراسل نفسه، فإنّ اتجاه القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل نحو تكرار تجربة الحزام الأمني هو بمثابة خيار واع لاستنزاف ما يوصف بأنه المستنقع اللبناني الذي غرقت فيه إسرائيل نحو عقدين.

وبموجب قراءات إسرائيلية عديدة، كانت الحرب الإسرائيلية على لبنان في 1982 موضع خلاف سياسي كبير في إسرائيل، ولكن من نتائجها الأبرز خروج منظّمة التحرير الفلسطينية من بيروت، في أيلول/سبتمبر 1982. كما كانت آخر حربٍ يتم فيها تفعيل قوات عسكرية برّية كبيرة من أجل احتلال أراض وإجراز هدفٍ سياسي. غير أن دوافع استمرار سيطرة الجيش الإسرائيلي على «الحزام الأمني» في جنوب لبنان لم تكن، في حينه، منطوية على أي قيمة استراتيجية محدّدة، أو على أي دلالة تكتيكية. وقد قيل إن أهمية «الحزام» كامنة في منع قوات معادية من التسلّل إلى إسرائيل، في حين أن مثل هذه القوات لم تكن موجودة في ذلك الوقت، أمّا في ما يتعلق بصواريخ الكاتيوشا، فلم يسفر وجود «الحزام الأمني» عن وقفها قطّ.

وفي ما يتعلّق بقطاع غزّة، ليس الأمر أقلّ خطورة، حيث أن كل قطعة أرض يجري اقتطاعها لمصلحة إقامة حزام أمني ستؤدّي إلى تهجير سكان سينتقلون إلى أماكن أكثر اكتظاظاً في منطقة تُعتبر الأكثر اكتظاظاً في العالم.

معادلة جديدة في الأردن

عبد اللطيف السعدون

ثمّة مخاوف وأجواء قلق لدى دوائر القرار في أكثر من عاصمة اقليمية إثر الصعود المفاجئ للتيار الإسلامي في انتخابات مجلس النواب أخيراً في الأردن، والذي ربما يفرز حالة استقطاب من نمط مختلف، تتطلب التكيف والتماهي معها، كونها تجيء خارج السياقات التي اعتاد النظام العربي الجامد معها في العقد الأخير الذي شهد الانقلاب على حكم «الإخوان المسلمين» في مصر، وانحسار تأثير التيار الإسلامي السني في العراق في ظل سيطرة الأحزاب الشيعية على الحكم، وكذلك هزيمة القوى الإسلامية المعارضة حكم بشار الأسد في سورية.

وفي ظل المشهد الجديد، تتّضح حالة ضمور الصوت العروبي القومي في الأردن الذي شكل، عقوداً، واجهة عريضة للتيارات الشعبية، ورافعة مؤثرة في الخريطة السياسية الأردنية. وبالطبع، وراء ضمور هذا الصوت عوامل متعددة، منها سقوط نظام «البعث» في العراق، وما شكله من هزيمة للحركات القومية بشكل عام، وكذلك تتضح أيضاً حالة انكفاء تيار اليسار الأردني على نفسه وعدم قدرته على التغلغل في أعماق المجتمع، وحتى في نفوس مريديه وأعضاء حزبه، من ذلك أن ما يبلور حالة الاستقطاب هذه أن للأردن وضعه الخاص بحكم موقعه الجغرافي المعقد الذي يضع البلاد وسط ساحات لكل منها مدار معلوم، سورية والعراق والسعودية والضفة الغربية و«إسرائيل»، وكذلك بحكم إمكاناته الاقتصادية المحدودة التي لا يحسد عليها، وهناك أيضا الثقل التاريخي لبعض العشائر التي درج أهل الحكم على إرضائها وتطمين مصالحها، وبفرض هذا كله على الأردن، دولة وسلطة، التزامات وضغوطاً مختلفة تأخذ من حرفه في مواجهة التحدي الجديد.

ما العمل إذنْ؟ أردنياً، بالنسبة لأهل الحكم «التقليديين» الذين اعتادوا رسم السياسات العليا للأردن دائما، والذين لم تستطع الأحزاب الموالية أن تحقق لهم ما كانوا يأملونه، يشكّل صعود «الإسلاميين» معضلة صعبة لهم، لا بد من النظر إليها بحجمها الصحيح، وبإيجابية، وعدم تجاهلها، وصياغة خطوط معادلة تعطي للإسلاميين حصّة في الحكم تعكسهم من التعبير عن هواجسهم، وطرح ما يختزنونه في رؤوسهم من أفكار يمكن أن تُغني مسيرة البلاد. وفي المقابل، على القيادات الإسلامية إدراك التعاطي الحالي في الوقت الحالي على غزّة، وتتسبب بقصف متبادل ومعارك في جبهات أخرى، أشدّها خطورة الجبهة الشمالية مع حزب الله، تشهد جدلاً بشأن الطريقة المثلى التي من شأنها أن تحقّق هذا الهدف. وما كُشف عنه أن الطريقة الأكثر تداولاً هي التي طرحها قائد المنطقة العسكرية الشمالية في الجيش، اللواء أوري غوردين، وتقضي بإقامة منطقة عازلة أو «حزام أمني» في الجنوب اللبناني، على غرار المنطقة العازلة التي يجري الحديث عن إقامتها في منطقة الحدود مع قطاع غزّة، بوصف ذلك إحدى النتائج التي ينبغي أن تسفر عنها الحرب على القطاع.

وعلى الفور، أعاد هذا الطرح إلى الأذهان تجربة الحزام الأمني السابق في الجنوب اللبناني الذي أقامته إسرائيل بعد حرب 1982 على لبنان، وبقيت تحتله 18 عاماً وانسحبت بعدها منه بصورة أحادية الجانب في مايو/أيار 2000 إبان ولاية حكومة إيهود باراك (1999- 2001). كذلك أعاد الخلاصة التي يصعب العثور على من يفنّدها في أوساط المحللين العسكريين والمسؤولين الأمنيين السابقين، وفحواها أن ذلك الحزام الأمني ليس فقط لم يوفر الأمن للمستوطنات الحدودية الشمالية، بل أيضاً حوّل الجيش الإسرائيلي في الحزام إلى هدف للضربات المباشرة، بموازاة ذلك، أقيمت حركة «أربع أمهات» (حركة لأمهات جنود إسرائيليين طالبت بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان)، وجعل نشاطها الاهتمام بالحفاظ على حياة الجنود الإسرائيليين يتصدّر جدول الأعمال العام بدلاً مما يزعم إنه الأمن القومي.

وكشف المراسل العسكري لصحيفة معاريف، أخيراً، عن أنه في نهاية كل شهر كانت «الفرقة 91» تجري تلخيصاً لعدد القتلى من الجنود معتبرة أن استقرار هذا العدد عند معدل 12 جندياً قتيلاً في الشهر يُعدّ مقبولاً. ويمكن استمرار التعايش معه. وفي قراءة هذا المراسل نفسه، فإنّ اتجاه القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل نحو تكرار تجربة الحزام الأمني هو بمثابة خيار واع لاستنزاف ما يوصف بأنه المستنقع اللبناني الذي غرقت فيه إسرائيل نحو عقدين.

وبموجب قراءات إسرائيلية عديدة، كانت الحرب الإسرائيلية على لبنان في 1982 موضع خلاف سياسي كبير في إسرائيل، ولكن من نتائجها الأبرز خروج منظّمة التحرير الفلسطينية من بيروت، في أيلول/سبتمبر 1982. كما كانت آخر حربٍ يتم فيها تفعيل قوات عسكرية برّية كبيرة من أجل احتلال أراض وإجراز هدفٍ سياسي. غير أن دوافع استمرار سيطرة الجيش الإسرائيلي على «الحزام الأمني» في جنوب لبنان لم تكن، في حينه، منطوية على أي قيمة استراتيجية محدّدة، أو على أي دلالة تكتيكية. وقد قيل إن أهمية «الحزام» كامنة في منع قوات معادية من التسلّل إلى إسرائيل، في حين أن مثل هذه القوات لم تكن موجودة في ذلك الوقت، أمّا في ما يتعلق بصواريخ الكاتيوشا، فلم يسفر وجود «الحزام الأمني» عن وقفها قطّ.

وفي ما يتعلّق بقطاع غزّة، ليس الأمر أقلّ خطورة، حيث أن كل قطعة أرض يجري اقتطاعها لمصلحة إقامة حزام أمني ستؤدّي إلى تهجير سكان سينتقلون إلى أماكن أكثر اكتظاظاً في منطقة تُعتبر الأكثر اكتظاظاً في العالم.

من هافانا إلى دمشق... لا هواء ولا تغيير

علي سفر

يجول السفير الكوبي في دمشق، فيزور اتحاد الكتّاب العرب، ويدعو الأعضاء إلى التوقيع على رسالة وجهها الكاتب الإسباني الفرنسي، إغناسيو رامونيه، إلى الإدارة الأميركية، تطالبها برفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. يبادر رئيس الاتحاد، محمد الحوراني، ليكون أول الموقعين. لكن السفير يطمع أكثر، ويدعو السوريين إلى ترجمة كتاب «مائة ساعة مع فيدل»، وهو «سفّر» من 700 صفحة تضم حوارات أجراها رامونيه نفسه، مع زعيم الثورة الكوبية، واعتبرت بمثابة مذكّراته المروية.

لا يختلف عمل السفير الكوبي عن عمل أقرانه في دمشق، فقد تابعنا دائما قيام الآخرين بنشاطات لافتة، كان يوقّع سفير جنوب أفريقيا كتاباً له في مكتبة الأسد، وأن يحضر السفير الإيراني الأماسي الشعرية الداعمة لمحور الممانعة والمقاومة، وأن يزور سفير كوريا الشمالية وزير التموين والتجارة الداخلية، بهدف تقديم النصح والمشورة، في أساليب الالتفاف على العقوبات الدولية!. ولكن صنيع الكوبي يتميز بمواصفات خاصة هذه المرة، إذ جاء إلى السوريين بحمولة «وطنية»، يريد منهم أن يشاركوه فيها، ليُظهروا، من خلال ذلك، تضامنهم مع بلده المحاصر، منذ عشرات السنين، فهو وحكومته لم يقصّرا مطلقاً في إعلان تبنّيهما ودعمهما سياسات النظام السوري. كما أن هافانا حاضرة ومستعدّة، دائما، لإصدار بيانات الإدانة، لكل ما يمكن أن يحيق بالأسد، ما دام أنه يشاطرها العداء للإمبريالية الأميركية. وفي المقابل، لا تتوقف المؤسّسات الرسمية السورية عن إظهار تضامنها الكامل مع كوبا، حتى إن الخطوة الأميركية، أي إعادة إدراج كوبا على قائمة الدول الراعية للإرهاب، حظيت بتنديد شديد، من أعضاء مجلس الشعب، ونالت بياناً خاصاً من وزارة الخارجية!.

ليس الأمر روتينياً، بل هو تقليد ثوري، يقوم على تضامن الدول التي تناصب الإمبريالية العداء، معاً. وتطول قائمة هذه الدول وتقصر، بموجب التحولات السياسية في هذه البلدان، لكن كوبا بقيت إلى مرتفعات صنين، ومحمد علي أبو العقوب الذي وَعَته في كفرشوبا، يوم ذهبت إليها مع رفاقه لإعادة إعمارها بعد أن دمّرها الطيران الصهيوني، مع المطران حجّار والسيد موسى الصدر والسيد الطالبية، ومحمد شبارو ونذير الأوبري، وإخوتك في أحياء بيروت الغربية الذين ساهمت معهم في الدفاع عنها، وفي تأسيس لجانها الشعبية لإغاثة الفقراء، وإشاعة الأمن، ومكافحة الزعران الذين حاولوا التطاول على الناس في ظروف الحرب القاسية. أذكر، يا صديقي، يوم جئت إلى منزلي في عمّان مع صديقنا ميشال نوفل، سهرنا بضع ليال نتحاور في حصاره مرّات ومرّات، قبل أن تتحوّل هذه الزيارات المتكرّرة إلى عادة، ولكن لزيارة قبره بين مئات القبور لجأنا من لم تجد مكاناً لدفنها إلا في مسجد المخيّم الصغير.

بعد حرب عام 1967، وفي سنّ الثامنة عشرة، في سنته الجامعية الأولى، التحق إلياس خوري بقواعد الفدائيين في غور الأردن، يحمل البندقية بيد وكتب الأدب والواوين الشعر في اليد الأخرى. هل كان ذلك بداية طرق أبواب الحرية نحو باب الشمس؟ خلال تلك المسيرة، لم تتغيّر بوصلتك نحو فلسطين حرّة عربية من نهرها إلى بحرها، وفلسطين بالنسبة إليك لم تكن مجرّد وطن ومكان تأوي إليه، بل هي الحلم بالثورة والتغيير والحرية والعدالة لشابّ في مقتبل العمر، يحلم بأن يتغيّر العالم بين أصابع يديه، هي نقيض للاستبداد والطائفية والفقر والظلم والاضطهاد. وعلى امتداد مسيرتك، انحزت دوماً إليها، أيا كان خصمها، فأجبرت على ترك منزلك في حيّ الأشرفية خلال الحرب الأهلية في لبنان، ولم تتمكّن من وداع والدتك أو حضور مراتمها. والآن جاءت اللحظة التي ستعانق فيها جميع أحبتك الذين افتقدتهم عبر مسيرتك، سيستقبلك أبو خالد جورج الذي رافقته إلى مرتفعات صنين، ومحمد علي أبو يعقوب الذي وَعَته في كفرشوبا، يوم ذهبت إليها مع رفاقك لإعادة إعمارها بعد أن دمّرها الطيران الصهيوني، مع المطران حجّار والسيد موسى الصدر والسيد هاني فحص، ورفاقك في الجبهة الوطنية الطالبية، ومحمد شبارو ونذير الأوبري، وإخوتك في أحياء بيروت الغربية الذين ساهمت معهم في الدفاع عنها، وفي تأسيس لجانها الشعبية لإغاثة الفقراء، وإشاعة الأمن، ومكافحة الزعران الذين حاولوا التطاول على الناس في ظروف الحرب القاسية. أذكر، يا صديقي، يوم جئت إلى منزلي في عمّان مع صديقنا ميشال نوفل، سهرنا بضع ليال نتحاور في حصاره عشرة، وقد قرّرت أن تتحوّل هذه الزيارات المتكرّرة إلى عادة، ولكن لزيارة قبره بين مئات القبور لجأنا من لم تجد مكاناً لدفنها إلا في مسجد المخيّم الصغير.

بعد حرب عام 1967، وفي سنّ الثامنة عشرة، في سنته الجامعية الأولى، التحق إلياس خوري بقواعد الفدائيين في غور الأردن، يحمل البندقية بيد وكتب الأدب والواوين الشعر في اليد الأخرى. هل كان ذلك بداية طرق أبواب الحرية نحو باب الشمس؟ خلال تلك المسيرة، لم تتغيّر بوصلتك نحو فلسطين حرّة عربية من العرب، فهي الحرف الأخير من فلسطين، ومن العين التي نرى بها وتأتي ثنائية في الإنسان، كما أنها الحرف الأول من الناصرة، بلد المسيح الفلسطيني.

فجعك انفجار مرفأ بيروت، وما مارسته بعض الميليشيات الطائفية من اعتداءات على المتظاهرين في ما وُصف بربيع بيروت، فأفردت فصلاً للكتابة عن بيروت بتاريخها وماضيها وحاضرها ومستقبلها، وكانت سعادتي غامرة بكتابتي فيه مقالاً عن بيروت الفلسطينية، كما طلبت مني. أما فلسطين وحتمية العودة إليها، فقد الهمتك الطلب إلى الأدباء والشعراء والكتّاب والفنانين الكتابة حول عبء التجربة الطالبية، وعن كيفية تقدّمها وإنجازاتها وتحولاتها وانتكاساتها وتوقّف مسيرتها.

شغلتك فلسطين والعودة إليها، كما شغلك لبنان وبيروت، وانحزت إلى الربيع العربي، كما هو حالك حين طرقت بيديك جميع الأبواب التي تؤدّي إلى الحرية وتناهض الاستبداد، فحوّلت، مع كمال بلاطة وآخرين، النزل التي أراد بها الظالمون في الموصل جعلها وصمة في جديد، مع أحبتك كلهم بحرية وصفاء.

(كاتب فلسطيني)

> هافانا حاضرة ومستعدّة، دائماً، لإصدار بيانات الإدانة، لكل ما يمكن أن يحيق بالأسد، ما دام أنه يشاطرها العداء للإمبريالية الأميركية

صحافية مثيرة، تصلح للقراءة. في أوقات سالفة، على تلك الواقعة، لم يكن الزعيم الكوبي في حاجة إلى صحافيين أو كتّاب من هذا النوع، بل كانت الأمواج اليسارية تكفي وحدها، كي تحمل كل ما يمكن أن يخرج من كوبا، فقصتها، ولا سيما الجزء الخاص بصمودها في مواجهة الحصار الأميركي، كل هذا الوقت، إنما تجعلها أيقونة، تُعلق على جدران المواجهة بين اليسار وبين الإمبريالية!

لكن الأمر الذي يستحقّ أن يتوقف المرء عنده، لا يتعلق بأسباب تعطل عمل الموجات اليسارية، وعدم قدرتها على نقل أي شيء في هذا الوقت، بل يغوص أعمق، في السؤال: هل ما زال اليسار يساراً؟ وهل ما برحت الإمبريالية إمبريالية؟ بالعودة قليلاً إلى الوراء، يمكن اعتبار خطوة أوباما تراجعاً عن الوجه القبيح للهيمنة الأميركية، ورغم النكوص الذي أصابها، على يد ترامب، سيبقى لافتاً أن الرئيس بايدن، الديمقراطي الذي يستأنس برؤية أوباما، إن لم يكن يعمل بتوجيهاته، لم يتراجع عن خطوة سلفه، تجاه الحكم الشيوعي في هذا البلد، ولم يستجب إلى رسالة رامونيه!

ولكن في الوقت نفسه، لم يسأل أحد من المتضامنين مع كوبا، ضد الحصار الجائر عليه عما فعله حكامها، من أجل تحسين الحياة السياسية والاقتصادية لمواطنيهم، وهل قام النظام الحاكم بانفراجة ما، صوب الديمقراطية، لشعب يستحق، كما الشعوب الأخرى، أن يحظى بحياة سياسية تعددية، بدلاً من أن يبقى محكوماً من قبل حزب وحيد، هو الحزب الشيوعي، منذ عام 1959؟ أول الأشخاص الذين كان عليهم أن يسعوا إلى إجابة حقيقية، عن هذا الأمر هو رامونيه، الذي سأل كاسترو في ختام كتابه، عن مصير المسار الثوري في الجزيرة، فكان الجواب باستحالة نجاح الأميركيين في تدمير الثورة، لأن الكوبيين سيحملون السلاح ضد الأعداء، لكن الخشية تأتي من العوامل المحلية، ومن الأخطاء الداخلية. في الواقع، ورغم أن الرجل قد رحل، ورغم أن أخاه راؤول، الذي حكم البلاد من بعده، عقداً، قد استقال من منصبه، تاركاً السلطة لآخرين من الحزب ذاته، لكنّ شيئاً لم يتغير، إذ ياسم الثورة، ما زال هؤلاء يطبقون السياسات ذاتها، ولا يُجرون أي تغييرات، تخص حياة مواطنيهم، وفي الآن نفسه، يريدون من العالم الخارجي، أن يغير سياسته تجاههم، وبالتوازي مع هذا النهج، لا يغيرون رؤيتهم تجاه البلدان التي يعتبرونها حليفة لهم، وفي الحالة السورية، لا يريدون أن يروا، أن ثمة ثورة قد وقعت في هذا البلد، وأن النظام قد ارتكب مذابح ضد شعبه، بل يكفي أنه ما زال معادياً للأميركيين، كي يظل حليفاً، وكفى اليساريين شر القتال! السفير الكوبي في دمشق موظف كبير في إدارة بلده، ويمكن تصور حركته في دمشق، كذلك الرجل الذي كان يأتي طلاّبات المثقفين، في المقاهي، ليطلب منهم التوقيع على بيانات يسارية، فيقبل بعض، ويرفض بعضهم الآخر، ثم يُنسى، كأي عابر تراه، وأنت تشرب الشاي أو القهوة، ثم تلتفت إلى من يجالسك. وربما لا يمكن لصورة رامونيه، وهو يكتب المقالات اليسارية، المليئة بتحليلات ترى نصف الحقائق فقط، تجاه الأنظمة التي ترفع الشعارات الطنانة، أن تختلف كثيراً عن هذا الشكل، ما دام أنه يمكن تسويغ كل الرداءات، بحجة الانتماء إلى اليسار، وإعلان العداء للإمبريالية.

(كاتب سوري في بروكسل)

كل هذا التعقّل الإيراني

أيمن نبيل

منذ دخول إيران في معمعات المجال العربي بعد وفاته العام 2011، يصبح أحد الأسئلة التي تخضنا، نحن العرب: كيف تفكّر الجمهورية الإسلامية في إيران في الشأن الخارجي؟

في مبتدأ الأمر ونهايته، تتصرّف إيران دولة قوميّة؛ أي دولة تحدّد المصالح والمخاطر سياساتها، والوظيفة الرئيسة عند نظامها هي المحافظة على نفسه، مثل أي نظام سياسي آخر. منذ تعامل الخميني مع إسرائيل والولايات المتحدة كما ظهر في فضيحة إيران – كونترا (بيع أسلحة أميركية إلى إيران مقابل إفراج عن محتجزين أميركيين في 1985)، والخدمات الإيرانية المهمة للأميركيين في غزو أفغانستان، وتعاونها معهم في العراق، كان واضحاً تمرّس النظام الإيراني في مسلك البراغماتيّة وحدود علاقة خطابه بسلوكه. ... لماذا إذاً يبدو موقف إيران من الإبادة في غزة أقلّ من المتوقع، بل وربما خذلانًا رغم معرفة هذا كله؟ ثم إن الدول تدعم حركات الكفاح المسلح، لأنها لا تستطيع خوض الصراع بنفسها، لماذا إذاً يُنتظر من إيران أو أذرعها في غمرة الدماء والأشلاء والدموع أن تتورّط بنفسها في الصراع إنقاذاً للمقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، عوضاً عن رفع العتب المسمّى بلغتهم إسناداً؟

أحد الأسباب، وليس أهمها، أن العقلانيّة الإيرانية البارزية سياسيّاً تقابلها لاعقلانيّة في الخطاب الرسمي تكاد تكون هيستيرية. عبارات مثل «سنمحو إسرائيل من الخريطة» مُحبّبة عند الخطاب الإيراني، ولا يُطلقها كُتاب مقرّبون من النظام أو صحف رسميّة، بل قيادات سياسية وقادة عسكريون كبار في الحرس الثوري. لهذا الخطاب المهمّة فوائده في حالات غياب الاحتكاك المباشر مع إسرائيل؛ هو يحشد القاعدة الاجتماعية للنظام ويعزّز ذهن حواضن الميليشيات العربية التابعة لإيران أو المتحالفة معها. علينا أن نتذكّر أن خطاب الأنظمة الشعبوية العربية في الستينيّات لم يتدهور إلى المستوى الإيراني. ومع ذلك، صيغت على أساس تناقضاته مع واقع النظام واحدة من أنعس حالات التخنيل البلاغي والتعبير السياسي واطولها عمراً.

على كل حال، يصبح هذا الخطاب نفسه في ساعة اقتراب الصدام عبئاً على صاحبه، كما يمكن قراءة الاتفاق النووي. لأن كل ما يمكن فعله واقعيّاً لن يرقى إلى وعيد الخطاب، ناهيك عن أن إرهاصات الصدام تكشف حقيقة القدرات العسكرية للطرفين (إسرائيل وإيران وحلفائها)، وأن أقصى الممكن ليس خيارًا إيرانيًا بالأساس. ولأن التناقض مادّة كل فكاهة، يظهر التعقّل الإيراني البارد مهزلة، ولكن يبدو أن جل المهازل في الدنيا تنطوي بداخلها على شيء مأساوي، وهنا تتصل بالسبب الثاني والأهم.

انزلت إيران نكبات على المشرق العربي، وإنسانياً وتاريخياً نحن نتحدث عن اندثار حضاري: خراب العُمران البشري وانفراط الهيئة الاجتماعيّة وإزاحات ديمغرافيّة عنيفة تحتاج لكي تحدث في ظروف «طبيعيّة» عقوداً أو قروناً. فعل النظام الإيراني ذلك بعقلانيّة محضة وبعنف بلائمها عادةً؛ ذلك العنف المثابر الذي لا يعرف الحدود. تصرفت إيران في سورية والعراق بمبدئها البسيط: الخوض الحاسم للمعارك اجتناءً للمكاسب ما دام ذلك لا يشكّل خطراً على وجود النظام. ثمّة أمورٌ توضح عند المراقبين للأحداث منها عند صانعيها، لأن عند الأوائل فسحة التأمل والنظر، ولأنهم، في مفارقة مالوفة، يجهلون تفاصيل كثيرة. لترجيح الاحتمالات في الإجابة عن السؤال صلة بحدث السابع من أكتوبر ذاته: هل خطّطت المقاومة الفلسطينية أن يكون «طوفان الأقصى» بذلك الارتفاع الشاهق، أم أن العمليّة حققت نجاحاً عسكرياً لم يتخيّله أصحابها؟ إن كان الأول، فإن الأرجح أن المقاومة قامرت بأنها بتلك العمليّة تنقذ القضية الفلسطينية من موتها البطيء فاتحةً الباب أمام إيران (عبر حزب الله) نحو حرب تُغيّر التوازن الاستراتيجي في فلسطين والمنطقة. وفي بيان قائد هيئة أركان كتائب الشهيد عز الدين القسام، محمد الضيف، يوم انطلاق عملية طوفان الأقصى، دعوة صريحة إلى محور المقاومة للمشاركة الهجومية منذ اليوم الأول. وهذا يعني أن المقاومة لم تدرك جيداً متانة عقلانيّة الدولة الإيرانية وميليشياتها، ووزن القضية الفلسطينية الفعلي في استراتيجيتها. أما إن كان الثاني فإن المقاومة بعد أن وقع ما وقع لم تجد بُدّاً من الأمل في تصاعد التناقض بين إيران وإسرائيل إلى نقطة تدفع الإيرانيين نحو تحريض حزب الله على دخول الحرب. في الاحتمال الثاني، فهمت المقاومة أولويات إسرائيل جيداً، بل وكاد أملها في أقلمة الحرب يتحقق أكثر من مرّة، ولكن التعقل الإيراني والموقف الأميركي منعا ذلك. في ذلك الأمل ذاته سوء فهم لموقع إيران في العالم: إيران وهي تناور ضد الولايات المتحدة وإسرائيل لا تقارع الإمبريالية ولا تناطح الصهيونية، بل هي دولة تبحث عن مكان لها في نادي الأقوياء، ويتمنّى نظامها وطبقتها الوسطى المدينيّة أن يكون مقعدها بجوار الغربيين، لا روسيا والصين، ولن تحرجها مطالبات حلفائها بالدعم علناً، إن كان ذلك يهدّد نفوذها، ولن يخرجها من تعقّلها إهانة إسرائيل أمنها وسيادتها. هذا علاوة على الرفض الأميركي لمهاجمة إسرائيل إيران وضربها. تناقض إيران مع إسرائيل حقيقي وعميق، ولكنه، في النهاية، تناقض نفوذ وليس تناقض وجود، بحيث يمكن جرّ إيران أو حتى إقناعها بجرّ أذرعها التي استثمرت فيها طويلاً إلى حرب زبون تهدّد وجود النظام أو نفوذه بتر أذرعه.

إن نجت المقاومة الفلسطينيّة من هذه الحرب، فستواجه تحدّيات تخص كيفيّة التعامل مع إيران ودعمها المحدود والمكلف سياسياً وأخلاقياً الذي يستحيل على هذا المنوال أن يوصل إلى نتائج معقولة للقضية الفلسطينية. وسيراجع النظام الإيراني آليات عمله مع المقاومة الفلسطينية بعد أن أفزعته وكادت تجرّ عليه حرباً مدمّرة بتحرّكها المنفرد في السابع من أكتوبر. أما إسرائيل فتبتغي، بقيادة نتنياهو، استهبال الغرب لتصفية كل الحسابات دفعةً واحدة: تصحير غزّة، وإعادة احتلال الضفة الغربية، وضرب حزب الله، وتدمير البرنامج النووي الإيراني. ورغم أن أمنيات إسرائيل الإقليمية لا تلقى تجاوباً أميركياً، فإن سلوك إيران المنضبط قد يُغري إسرائيل بالإلحاح على الولايات المتحدة إذا عاد ترامب إلى الحكم؛ لأن إيران لن تخوض حرباً تهدّد وجود نظامها، إلا إن كانت الحرب تهدف إلى خلع النظام. ولهذا، بالإمكان تخيُّل تعقل إيراني أخير: أن يستوعب النظام ضربةً قاصمةً لمشروعه النووي، كما فعل العراق في الثمانينيات، إذا أدرك أن خوضه حرباً ردّاً على ذلك يعني زواله.

(كاتب يمني في السويد)

> تصرّفت إيران في سورية والعراق بمبدئها البسيط: الخوض الحاسم للمعارك اجتناءً للمكاسب ما دام ذلك لا يشكل خطرا على وجود النظام

إيراني يمرّ أمام صورة لتجمع هنية وبزشكيان، ساحة ولي العصر، طهران، 8 أغسطس 2024 (فرانس برس)

من أبواب الحرية إلى باب الشمس

معين الطاهر

يغدو الموت صعباً رغم توقّعه وحتميته، فهو يرافقنا كظلنا الذي يلازمنا رغم إرادتنا؛ يسير معنا من أمامنا ومن خلفنا وبجوارنا، يكاد يمسّنا ثم يمضي إذا مرّت سحابة، كي يعود ويباغتنا.

اتخيّلك، يا صديقي، وأنت في لحظاتك الأخيرة، تصفها تماماً كما وصفت صديقك علي أبو طوق الذي استشهد في مخيم شاتيلا، في روايتك مملكة الغراب (1993)، بين يدي الدكتور يانو، حين انتفضت روحه، وكأنها لا تريد أن تغادر جسده، «فوجئتُ بالموت، وأرادتْ أن ترفضه»، ثم «فجأة زالت القسوة عن وجهه، وعاد طريّاً ومرتجفاً كطفل وضعته أمه منذ ثوان قليلة»، فبعد صبرك الذي لم تقوَ عليه، وبعد ستة أشهر ومعاناته مع قسوة المرض، عُدتَ طفلاً صغيراً يرضخ نحو الشمس، متسلّلاً أشعتها من بابها إلى رسمت.

هكذا اتخيّلتك، يا صديقي، وأنت في مسارك الأخير نحو علي أبو طوق، صديقك في سنوات الحصار الأهلية في لبنان، «في الخنادق والبرد والموت، وتحت مطر القذائف، قبل أن تفترق الخطى. على فدائي في كتيبة الجرمق»، وأنت صرت ما أنت عليه، على رجل الحصار في مخيم شاتيلا، كما وصفته، وأنت من تجرأ على كسر الحصار حين زرته في حصاره مرّات ومرّات، قبل أن تتحوّل هذه الزيارات المتكرّرة إلى عادة، ولكن لزيارة قبره بين مئات القبور لجأنا من لم تجد مكاناً لدفنها إلا في مسجد المخيّم الصغير.

بعد حرب عام 1967، وفي سنّ الثامنة عشرة، في سنته الجامعية الأولى، التحق إلياس خوري بقواعد الفدائيين في غور الأردن، يحمل البندقية بيد وكتب الأدب والواوين الشعر في اليد الأخرى. هل كان ذلك بداية طرق أبواب الحرية نحو باب الشمس؟ خلال تلك المسيرة، لم تتغيّر بوصلتك نحو فلسطين حرّة عربية من العرب، فهي الحرف الأخير من فلسطين، ومن العين التي نرى بها وتأتي ثنائية في الإنسان، كما أنها الحرف الأول من الناصرة، بلد المسيح الفلسطيني.

فجعك انفجار مرفأ بيروت، وما مارسته بعض الميليشيات الطائفية من اعتداءات على المتظاهرين في ما وُصف بربيع بيروت، فأفردت فصلاً للكتابة عن بيروت بتاريخها وماضيها وحاضرها ومستقبلها، وكانت سعادتي غامرة بكتابتي فيه مقالاً عن بيروت الفلسطينية، كما طلبت مني. أما فلسطين وحتمية العودة إليها، فقد الهمتك الطلب إلى الأدباء والشعراء والكتّاب والفنانين الكتابة حول عبء التجربة الطالبية، وعن كيفية تقدّمها وإنجازاتها وتحولاتها وانتكاساتها وتوقّف مسيرتها.

شغلتك فلسطين والعودة إليها، كما شغلك لبنان وبيروت، وانحزت إلى الربيع العربي، كما هو حالك حين طرقت بيديك جميع الأبواب التي تؤدّي إلى الحرية وتناهض الاستبداد، فحوّلت، مع كمال بلاطة وآخرين، النزل التي أراد بها الظالمون في الموصل جعلها وصمة في جديد، مع أحبتك كلهم بحرية وصفاء.

(كاتب فلسطيني)

> في سنته الجامعية الأولى، التحق إلياس خوري بقواعد الفدائيين في غور الأردن

المعادلة تغيّرت على جبهة لبنان

ارنست خوري

منذ فتح حزب الله جبهة الجنوب ضد إسرائيل في الثامن من نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، أرسيت معادلة تفسّر عدم تحوّل الحرب إلى شاملة. اخترع الطرفان قواعد اشتباك هي في الآن نفسه متحركة ومضبوطة، وإن كانت مختلة اختلالاً فادحاً لمصلحة الدولة العبرية. صدق من قال في أول أسابيع الحرب إنه في السابق، لو أطلق حزب الله رصاصة على الجهة الأخرى من الحدود، لكان ذلك كافياً لتل أبيب لتشن حرباً شاملة على غرار حرب تموز 2006. قبلت إسرائيل قواعد الاشتباك الجديدة على مضض لانشغالها بحرب غزة ولعلمها بقدرات حزب الله الحربية المتعاظمة، لكنها قررت استنزافه ومسح بالتدرج تلك المنطقة التي تريد منه أن يغادرها جنوبي نهر الليطاني لكي تكون بمثابة منطقة عازلة بعرض عشرة إلى 15 كيلومتراً من الحدود. بعد مرور 11 شهراً على الحرب تلك، يبدو الفارق في الخسارة هائلاً: عشرات القرى اللبنانية دُمّرت على امتداد 120 كيلومتراً من الحدود، في مقابل ضرر متوسط إلى خفيف في بضعة مستوطنات إسرائيلية. 440 قتيلاً سقطوا من حزب الله بينهم عشرات من كبار قادته ومن كان بمثابة قائد جيشه، فؤاد شكر، في مقابل 20 قتيلاً عسكرياً في إسرائيل، أي بمعدل قتيل إسرائيلي واحد مقابل 22 لحزب الله. أما في ما يخص المدنيين، فمائة قتيل في لبنان (بينهم العديد من السوريين) مقابل نحو عشرة في إس

العالم على صفيح ساخن

علي العبدالله

شكل اعتماد القوى العظمى استراتيجية التنافس فيما بينها منعطفاً حاداً في العلاقات الدولية في ضوء فتحها ساحات الصراع، لتشمل الكرة الأرضية والفضاء الخارجي معاً، وتجعلها كل قوة من هذه القوى ميداناً لتحقيق مكاسب جيواستراتيجية وجيوسياسية، مع العمل، في الوقت نفسه، على منع القوى الأخرى من تحقيق مكاسب في المجالين، الجيواستراتيجي والجيوسياسي، عبر العمل على إرباك حركتها بالعراقيل والقيود التقنية والاقتصادية ومحاصرتها بالتحالفات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية.

أثار احتدام التنافس بين هذه القوى مخاوف العالم من انفجار مواجهة مباشرة بينها في ضوء النتائج الكارثية المتوقعة لمواجهةٍ كهذه، تخوضها دول وازنة في الإنتاج والاقتصاد والتجارة العالمية، يكفي أن نتذكر ما أحدثته حرب محدودة في أوكرانيا من أزمات في الغذاء والطاقة وسلاسل التوريد؛ وما نجم عنها من تضخّم ضرب العالم، لا تزال آثاره ماثلة، وتمتلك أسلحة فتاكة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل.

بدأ التوجّه نحو التنافس بين هذه القوى على خلفية صعود الصين وتحوّلها إلى ثاني اقتصاد في العالم، مع قدرة عسكرية تقليدية متطوّرة، بما في ذلك ثلاث حاملات طائرات، ونووية متنامية، اعتبرتها الولايات المتحدة منافساً استراتيجياً، وسعيها لاحتلال موقع وازن في النظام الدولي، وتحرّكها لفرض هيمنتها على جوارها الجغرافي، ونهوض روسيا من كبوتها خلال فترة حكم الرئيس الأسبق بوريس يلتسين (1991/7/10- 1999/12/31)، وانخراط الرئيس الروسي الجديد، فلاديمير بوتين، في تحدّي الولايات المتحدة والعمل على الحد من هيمنتها وسيطرتها عبر مواجهات جيوسياسية مباشرة في جورجيا وسورية وليبيا وأوكرانيا وأفريقيا.

وقد ترتب عن انفجار هذا التنافس وتصاعده نشوء انقسام دولي حاد: روسيا والصين، في مقابل الولايات المتحدة وأوروبا. المحور الأول يحرّكه استياء عميق من الهيمنة الأميركية المديدة على النظام الدولي وتوظيفه في تحقيق مصالحها، فيما تحرّك المحور الثاني مصالحه ومكاسبه التي حازها في ظل النظام الدولي القائم. يعمل الأول على تغيير توازن القوى القائم، رافعاً راية تصحيح الخلل في النظام الدولي القائم، والتحرّر من الهيمنة والسيطرة، بحيث يقود التغيير إلى نظام تعدّدي «عادل» يحقّق التوازن في الأدوار والمصالح. والثاني يعمل لتثبيت هيمنته وتكريسها، رافعاً رأية الدفاع عن النظام الليبرالي القائم على القواعد في وجه النظم السلطوية، أو «الديمقراطية في مواجهة الاستبدادية»، وفق تعبير الرئيس الأميركي جوزيف بايدن. أخذ التنافس بين هذه القوى صوراً عدة من التنافس الاقتصادي والتجاري إلى التسابق على الموارد الطبيعية، النفط والغاز، والمعادن، الثمينة منها مثل التيتانيوم والليثيوم والنيكل واليورانيوم، بشكل خاص، والتقنيات الدقيقة في مجال الاتصالات، مثل تقنيات المعلوماتية، والتقنيات الصناعية المدنية والعسكرية، مثل أشباه الموصلات النانوية، مروراً بالتنافس على كسب الحلفاء والمؤيدين. وهذا استدعى العمل من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية وعلى الأسواق وعلى طرق المواصلات، الممرات البحرية بشكل خاص، وخطوط النقل البري.

افتتح الرئيس الأميركي الديمقراطي، باراك أوباما، التوجّه نحو التنافس بين القوى العظمى بنقل أصول عسكرية ضخمة من الشرق الأوسط ونشرها في المحيطين، الهندي والهادي، للضغط على الصين عسكرياً واحتواء تحرّكها في بحري الصين الشرقي والجنوبي؛ والعمل على تأمين ممر ملقا المهم للتجارة الدولية، من جهة، والعمل، من جهة ثانية، على محاصرتها اقتصادياً من خلال توقيع اتفاقية «الشراكة العابرة للمحيط الهادي» مع أستراليا، وبروناي، وكندا، وتشيلي، واليابان، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وبيرو، وسنغافورة، وفيتنام، وسحب الرئيس الجمهوري، دونالد ترامب، التوقيع الأميركي عليها وعمل على مواجهة الصين مباشرة عبر فرض شروط تجارية عليها كي يحدّ من الخلل في الميزان التجاري معها عبر إلزامها بشراء سلع أميركية بمبالغ تتجاوز مائتي مليار دولار، وفرض على سلعها رسوماً جمركية عالية، وسعى لإبعاد روسيا عن الصين.

ردّت الصين بتدشين مشروعها العملاق، الحزام والطريق، بالاتفاق مع دول في وسط آسيا وجنوبها لإقامة بنى تحتية: طرق، جسور، سكك حديد، موانئ ومطارات وقطارات فائقة السرعة، لتسهيل التبادل التجاري وفتح طرق آمنة لشحن السلع الصينية إلى جميع أنحاء العالم، والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، واتفقت مع أكثر من 150 دولة تُمثل ثلثي سكان العالم، و40% من الناتج الإجمالي العالمي، أقامت فيها مشاريع بمائة مليار دولار، كذلك أنشأت «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية»، برأس مال أولي قدره 50 مليار دولار، كي توفر تمويلاً بديلاً للبنك الدولي والبنوك الغربية، ضم 105 دول. وعملت، رغم عدم موافقتها على العدوان الروسي على أوكرانيا واعترافها بالنظام في كييف، على منع هزيمة روسيا في أوكرانيا بتقديم دعم صناعي عبر توريد تقنيات تصلح للصناعات المدنية والعسكرية، وقالت مصادر استخبارية غربية إن الصين تساعد روسيا في إنتاج طائرات من دون طيار هجومية وبعيدة المدى من نوع جاربيا، وتعمل على توسيع التبادل التجاري معها، واعتماد العملة الوطنية في هذا التبادل، وشراء كميات كبيرة من الغاز والنفط الروسيين، وقد اعتبرت مصادر غربية أن روسيا باتت تابعة للصين اقتصادياً، وعملت على إيجاد موطئ قدم لها في المحيطات البعيدة عبر إقامة قاعدتين عسكريتين على المحيط الهندي، واحدة في كمبوديا (ريام) وأخرى في الصومال (دورالية)، وحاولت إقامة واحدة في الإمارات، لكن توقف العمل فيها بضغوط أميركية، والتفاوض على إقامة قواعد عسكرية في غينيا الاستوائية على المحيط الأطلسي وأخرى في جزر سليمان على المحيط الهادي، بالإضافة إلى اتفاقات أمنية مع موريشيوس وكينيا وتنزانيا وسيشل تتضمن السماح برسوّ القطع البحرية الصينية في موانئها.

مع قدوم الإدارة الديمقراطية برئاسة الرئيس بايدن، طوّرت الولايات المتحدة مقاربتها في التصدّي للنهوض الصيني عبر إقامة شبكة تحالفات واتفاقات أمنية وعسكرية: اتفاقية أمنية ثلاثية مع أستراليا والمملكة المتحدة (أوكوس) واتفاقية الحوار الأمني الرباعي (كواد)، مع اليابان وأستراليا والهند، ونشّطت اتفاقية العيون الخمس مع المملكة المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. كذلك عقدت اتفاقيات عسكرية مع كل من الفيليبين والهند وبروناي والمالديف، ونفذت عشرات التدريبات والمناورات البحرية مع اليابان وكورية الجنوبية وإندونيسيا، وعقدت معها ومع تايوان عقوداً ضخمة لبيعها عتاداً عسكرياً أميركياً متطوراً، من جهة، ووظّفت، من جهة ثانية، وزنها في مجموعة السبع للضغط على الصين تجارياً لتقليص الواردات من الصين، ولعب دور في تمويل إنشاءات بنى تحتية في كل أنحاء العالم بإقامة تحالف «الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالمي» مع الاتحاد الأوروبي والاتفاق على توفير 600 مليار دولار بحلول عام 2027، وعملت على اعتماد الهند مورّداً بديلاً للصين، وعقدت اتفاقية لإنشاء ممر تجاري بحري برّي يربط الهند بأوروبا مروراً بالإمارات والسعودية والأردن وإسرائيل، واتخذت قراراً بعرقلة حصول الصين على أشباه الموصلات النانوية، لما لها من دور في تطوير الصناعات الدقيقة المدنية والعسكرية.

> مع قدوم الإدارة الديمقراطية برئاسة الرئيس بايدن، طوّرت الولايات المتحدة مقاربتها في التصدّي للنهوض الصيني عبر إقامة شبكة تحالفات واتفاقات أمنية وعسكرية
>
> فعّلت روسيا صناعتها العسكرية وحصلت من كوريا الشمالية على قذائف للمدفعية والدبابات، ومن إيران على مسيّرات انقضاضية وصواريخ بالستية، ودعمت الانقلابات في غرب أفريقيا

وتحرّكت لاستفزاز روسيا عبر توسيع حلف شمال الأطلسي (ناتو) بضم مزيد من دول أوروبا الشرقية إلى الحلف والاقتراب أكثر فأكثر من الحدود الروسية بتطوير العلاقات العسكرية والأمنية مع جورجيا وأوكرانيا، تمهيداً لضمهما إلى الحلف، ودفعها إلى الرد وتوتير الأجواء في أوروبا، على أمل تحقيق هدف قديم بوقف استيراد دول الاتحاد الأوروبي الغاز والنفط الروسيين لإعادتها إلى الحظيرة الأميركية، عبر التحكم بسوق النفط والغاز إنتاجاً وتسعيراً، ولجم دعوات الاستقلال الأوروبية عنها، وردّت على العدوان الروسي على أوكرانيا بفرض عقوبات اقتصادية واسعة عليها، وعملت على منعها من تصدير الغاز والنفط إلى أوروبا وبقية الدول عبر التلويح بفرض عقوبات ثانوية على الدول التي تشتري الغاز والنفط منها. هذا إلى جانب تقديم دعم عسكري ومالي سخي إلى أوكرانيا لمنع روسيا من الانتصار عليها، وضغطت على الصين لمنعها من تقديم دعم عسكري واقتصادي إليها.

لم تقف روسيا مكتوفة الأيدي، حيث فعّلت صناعتها العسكرية، وحصلت من كوريا الشمالية على قذائف للمدفعية والدبابات، ومن إيران على مسيّرات انقضاضية وصواريخ بالستية، ودعمت الانقلابات في غرب أفريقيا، في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، التي شكلت تحالف الساحل، قدّمت إليها الأسلحة وأرسلت مدرّبين وقوات خاصة بديلة للقوات الفرنسية والأميركية التي طردت منها. وسعت، عبر التنسيق مع إيران ومليشياتها، وعبر العمل على تطبيع العلاقات بين النظامين، التركي والسوري، للضغط على القوات الأميركية في سورية، ودفعها إلى الانسحاب من شرق الفرات. وعملت مع الصين على تعزيز وزنهما الإقليمي والدولي بتوسيع مجموعة البريكس، بضم دول في آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية، إيران والسعودية والإمارات ومصر وإثيوبيا والارجنتين، إلى المجموعة، وتحريض الدول النامية على الغرب، وصياغة مصطلح الجنوب العالمي للتعبير عن الدول المستاءة من الهيمنة الغربية ومن تاريخ الغرب الاستعماري، واستغلتا أخطاء الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وتقاعسها في دعم السعودية في صدّ هجمات حركة أنصار الله (الحوثيون) بالصواريخ البالستية والمسيّرات على منشآتها النفطية ومطاراتها وفي مواجهة التغلغل الإيراني في العراق وسورية ولبنان واليمن، وشجعتها مع دول الخليج العربي الأخرى على الكفّ عن الاعتماد على الحماية الأميركية غير الأكيدة والدخول في علاقات تجارية معهما، بما في ذلك توريد الأسلحة وتوطين صناعتها على أراضيهم. وقد حققت المحاولة نتائج مهمة في ضوء تراجع ثقة الدول الخليجية بالسياسة الأميركية وبحثها عن بديل أو معادل في خطوة أطلق عليها وصف «التحوط الاستراتيجي».

علماً أنه ليس كافياً لضمان مستقبل آمن، لأن روسيا والصين لا تتبنيان خيارات الدول الخليجية، ولا تعتمدان الوسائل والخطط نفسها التي تخدم دول «التحوط». فالصين ليست شريكاً عسكرياً يمكن أن يوفر الحماية والأمن، وروسيا تبحث عن النفوذ لمنافسة واشنطن، وليس الاصطدام بها، وعلاقاتهما المتينة بإيران، الجار اللدود للدول الخليجية، تجعل حساباتهما حساسة والتزاماتهما هشة، لكنها، الدول الخليجية، ضمنت قبول المحورين المتنافسين بأنظمتها السلطوية، فقد تخلى المحور الغربي عن التبشير بالديمقراطية، ووجد فيها المحور الثاني أنظمة شقيقة على شاكلته، وباركا استمرارها تحت ذريعة قدرتها على توفير الاستقرار. وهذا ليس خبراً ساراً للشعوب المقهورة؛ المقيدة حريتها والمهدورة كرامتها، بعد أن غدا التحرك الشعبي نحو التغيير لدى المحورين خطراً لا بد من احتوائه ولجمه وإنهائه.

لقد بلغ التنافس مرحلة خطرة بعد تحول الحرب في أوكرانيا من هدفها الأولي: حماية استقلال أوكرانيا، إلى تقزيم روسيا، وتلويح الأخيرة مرّات عديدة باستخدام الأسلحة النووية للرد على تهديد وجودي يمسّها أو يمسّ أحد حلفائها، والخطورة هنا أن روسيا تمتلك أكبر عدد من الرؤوس النووية في العالم، يواجهها تحالف غربي تمتلك دوله أسلحة نووية كافية لتدمير العالم عدة مرات.

(كاتب سوري)

بعد ربع قرن... «الشعب يريد أن يرحل»

علي أنوزلا

فيما كان زعماء أحزاب مغربية، من بينهم رئيس الحكومة الحالية ورئيس حكومة سابق، ووزراء حاليون وسابقون، يتنابزون بأحط العبارات وأشنع الألقاب، كان مئات من الشباب المغاربة يتوجهون جماعات ومن جميع مدن المغرب وقراه نحو مدن الشمال، وبالضبط نحو شواطئ البحر الأبيض المتوسط التي تفصل اليابسة المغربية عن مدينتي سبتة ومليلية اللتين تحتلهما إسبانيا، في محاولة جماعية للهجرة إلى الجيبين الإسبانيين، باعتبارهما أول أرض أوروبية على القارة الأفريقية تسري عليهما اتفاقيات شنغن. جاءت الهجرة الجماعية للشباب المغربي عبر نداءات انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، تدعو الراغبين في الهجرة إلى اللقاء يوم 15 سبتمبر/ أيلول الجاري في مدينة الفنيدق، القريبة من الجيبين المغربيين المحتلين في أقصى الشمال المغربي. ورغم حملات الاعتقالات التي طاولت شباباً كثيرين روّجوا لتلك الدعوة عبر حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، لم يثن ذلك آلافاً منهم عن تلبيتها في يوم الحشد المعلوم ومكانه.

أغلب هؤلاء الشباب في مقتبل العمر، وبينهم قاصرون وأطفال، فتيان وفتيات، بدون تعليم، أو لم يكملوا تعليمهم، وبعضهم من خرّيجي الجامعات والمدارس العليا لكنهم بدون عمل أو تكوين، نجدهم في الأزقة والحواري والأسواق وعلى أرصفة المقاهي الشعبية، أو فقط تائهين على أوجههم، همهم الوحيد قتل الوقت بكل الأساليب والوسائل المتاحة للهروب من حياتهم اليومية القاسية، بعد أن انسدت في أوجههم كل الأبواب، وفقدوا الأمل في كل شيء، حتى وجدوا أنفسهم في مواجهة البحر ملجأ أخيرا لهروبهم الجماعي من واقعهم المزري، وأمامهم الأجهزة الأمنية التي تحول بينهم وبين ما يعتبرونه حلمهم الذي لم يحقّقوه في بلادهم ومستعدين للتضحية بحياتهم من أجل بلوغه!

إنها «ليلة الهروب الكبير»، كما سمّتها الصحافة المغربية، وقد انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي صور وفيديوهات كثيرة، وتصريحات تلقائية لشبّان فقدوا الثقة في كل شيء. وتعالت الصرخات المؤلمة لأمهاتٍ فقدن الأمل في الحاضر والمستقبل، وهنّ يودّعن فلذات أكبادهن، أو يبحثن عنهم. وهذه كلها إدانات لجميع المغاربة بدون استثناء.

تكشف هذه الظاهرة، بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإنسانية، عمق الأزمة في المغرب، وتعري حجم الفشل الكبير للسياسات العمومية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة على إدارة الشأن العام في البلد منذ الاستقلال قبل 68 سنة ونيف، لم تنجح في تقليص الفروق الاجتماعية، والقضاء على الفساد، وبناء دولة العدل ومجتمع المساواة، في بلد تقول الأرقام الرسمية الصادرة عن مؤسّساته المعتمدة إن أكثر من 330 ألف تلميذة وتلميذ يغادرون فصول الدراسة في مستوى الإعدادي، ونسبة المغاربة الذين يصلون إلى المستوى الجامعي لا تتعدى 34%، و15% من المغاربة لم يدخلوا المدرسة. وحسب الأرقام الرسمية، ارتفعت نسبة الفقراء عام 2022 إلى أكثر من 33%، ووصلت نسبة البطالة إلى 13% عام 2024، وفي العام نفسه، أظهرت دراسة رسمية أن مليونا ونصف مليون شابة وشاب بدون دراسة وبدون تكوين وبدون عمل، أي بوجد جيش كامل من الاحتياطيين اليائسين والفاقدين الأمل المستعدين لفعل كل شيء من أجل الهروب من واقعهم المرير.

> حسب الأرقام الرسمية، ارتفعت نسبة الفقراء في المغرب عام 2022 إلى أكثر من 33%، ووصلت نسبة البطالة إلى 13%

ليس مصادفةً أن هذه الدعوة اليائسة إلى الهجرة الجماعية جاءت بعد نحو 14 سنة من الحراك الشعبي الذي عرفه المغرب عام 2011، بموازاة مع ثورات «الربيع العربي»، وقدّمت خلاله السلطة الوعود إلى المحتجين، اتضح اليوم زيف وكذب كثير منها، وبدلا من الشعارات التي كان يرفعها الشباب آنذاك في الساحات، ولخصها شعار «الشعب يريد»، فإن الشعار الذي يناسب المرحلة اليوم أن الشعب الذي كان يطالب برحيل من أفقره وقمعه وجوعه هو الذي يريد أن يرحل تحت شعار «الشعب يريد الرحيل»!

ومن المفارقات أيضا أن هذه الظاهرة برزت إلى السطح أسابيع فقط بعد احتفال الملك محمد السادس بمرور ربع قرن على وجوده على قمة الحكم في المغرب. وربع قرن هو عمر جيل من المغاربة، وهو فترة كافية لبناء أسس دولة قوية، أغلب الدول القوية أو الصاعدة، من تجربة سنغافورة في آسيا إلى نموذج رواندا في أفريقيا، صَنعت معجزات اقتصادية وتنموية في المدة نفسها، لأن قادتها كانت لهم رؤية وإرادة سياسية حقيقية للتطوير بلدانهم والنهوض بشعوبهم وبالنسبة للمغرب، كان ترتيبه على مؤشر التنمية البشرية قبل ربع قرن، أي عام 1999، هو 112، وفي ترتيب هذا المؤشر العالمي الصادر عام 2024 احتل المغرب المركز رقم 121. وأعتقد أن المقارنة بين الرقمين تلخص ربع قرن ضائعا من الزمن المغربي في مجالاتٍ مهمّة، مثل التعليم والصحة ومحاربة الهشاشة الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتصدّي للفساد الذي أصبح بنيويا يخترق الدولة أفقيا وعموديا. أما في مجال الحريات، فالتراجع الذي شهده المغرب خلال ربع قرن بسبب القمع أدّى إلى تقوية أجهزة الضبط إلى درجة أصبحنا نتحدث فيها عن وجود دولة بوليسية وبنية سرية تتحكم في دواليب الدولة وأجهزتها، غير خاضعة لأية محاسبة أو مراقبة.

ما زالت أمام الملك محمد السادس الفرصة كي لا يخطئ موعده مع التاريخ، وأن يسجل اسمه ملكا عظيما لدولة قوية اسمُها المغرب، فما تحتاجه صناعة المستقبل هي الإرادة السياسية الحقيقية لدمقرطة البلد، والنهوض بالمجتمع وتنمية الإنسان، وعندما تتوفّر مثل هذه الإرادة عند صاحب القرار المغربي الأول، يمكن الحديث عن مستقبل آخر لمغربٍ لا يهرُب منه شبابه.

عندما توفي الملك الحسن الثاني، أجرت صحيفة مغربية حوارا مع الصحافي الفرنسي الراحل، جان دانييل، مدير أسبوعية «لونوفيل أوبسرفاتور» ومؤسّسها، وكان صديقا قريبا من الحسن الثاني، وسألته عن سلبيات عهد صديقه، فأجاب بدون تردّد أن الملك الراحل، بالرغم من كل الحنكة السياسية التي كانت تروى عنه، أهمل تعليم شعبه، وكشف أنه سأله مرة عن السبب، فأجابه الملك مستنكرا: «هل تريدني أن أُكوِّن مناضلين ينضمون إلى صفوف معارضة حكمي؟». فالحسن الثاني كان يرى في كل متعلم مشروع معارض لحكمه في زمن كان اليسار هو الذي يقود المعارضة التي كانت بعض تياراتها تريد إطاحة النظام، أو على الأقل لا تعترف به أو تشكك في شرعيته، لكن في عهد خلفه محمد السادس، لا شيء يبرّر الإهمال الذي طاول الاهتمام بالتعليم وتنمية وتكوين الإنسان، اللهم إلا إذا كانت تلك إرادة سياسية غير معبّر عنها، لإعادة إنتاج «المواطن المستقر» نفسه، بالمواصفات التي تحدث عنها الكاتب الفرنسي إيتيان دو لا بويسي في كتابه «العبودية المختارة». ولكن لا شيء، في عصر تكنولوجيا الاتصالات الرقمية المتطورة، يضمن أن لا يثور «المواطن المستقر» ذات يوم ويكسر أغلال عبوديته التي فُرض عليه اختيارها بواسطة مناهج تعليم ووسائل إعلام وبرامج سياسية ومؤسّسات ريعية وأجهزة قمعية وُضعت كلها في خدمة «استقرار الحكم»، وليس من أجل توعية الإنسان وتنميته وحمايته.

(إعلامي مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads